

لأن كل من يطالب بالانسحاب يُعاقب أو يُخون

بكركي ترى أن سوريا لن تخرج إلا ساعة تشاء

بعدما حسم الرئيس لحود الجدل القائم حول الوجود العسكري السوري في لبنان وربط انهاء هذا الوجود بتحقيق الانسحاب من الجولان وتحقيق السلام الشامل والعدال في المنطقة، فإنه يكون بذلك قد حدد مدة الموقت لهذا الوجود. أما البطريرك الكاردينال صفير فكان يقول امام بعض زواره ان القوات السورية دخلت لبنان كي لا تخرج منه الا ساعة تشاء بدليل ان سوريا تعادي او تعاقب كل من يطالب بانسحابها قبل الوقت الذي تريد او حتى باعادة الانتشار تنفيذاً لاتفاق الطائف او حتى بوضع جدول زمني للانسحاب، وهذا يؤكد قول السيد عبد الحليم خدام عام ١٩٧٦ "اننا لم نطلب إذناً من أحد بالدخول الى لبنان ولن نطلب إذناً للخروج منه".

وترى بكركي انه عندما لم تكن السلطة اللبنانية تدين بالولاء المطلق لسوريا في عهد الرئيس سركيس ثم في عهد الرئيس الجميل وأيام حكم العماد ميشال عون، وطالب كل منهم بانسحاب القوات السورية او بوضع جدول زمني لذلك بعد انتفاء اسباب بقائها، كان جواب سوريا على ذلك ان قرار الانسحاب يجب ان يصدر عن الشعب اللبناني لأنها كانت واثقة من ان الاكثرية الشعبية التي تطالب بذلك غير متوافرة. وعندما كانت الاتصالات والمحادثات جارية قبل لقاءات الطائف من أجل الاتفاق على تحديد فترة زمنية لانسحاب القوات السورية من لبنان، لم تكن سوريا تريد تحديد هذه الفترة في اتفاق الطائف، بل كانت تريد ان تحدها الحكومتان اللبنانية والسورية. وعندما صار تحديد هذه الفترة بسنتين حداً أقصى في اتفاق الطائف، وضعت في هذا الاتفاق العبارة الآتية: "وفي نهاية هذه الفترة (أي فترة السنتين) تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبناني، اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع". وقد اعطيت الحكومة صفة الوفاق الوطني كي تتمثل فيها مختلف الفئات. فلا تقرر الحكومة اذا كانت تمثل فئة واحدة، اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع في نهاية فترة السنتين.

وبعد اتفاق الطائف صار العمل من اجل ان تقوم حكومات في لبنان موالية لسوريا كي لا تطالب بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق لجهة اعادة تمركز قواتها في البقاع. وهو ما حصل فعلاً، اذ ما من حكومة شكلت بعد اتفاق الطائف وطلبت من الحكومة السورية اتخاذ قرار باعادة تمركز قواتها في منطقة البقاع، ولا تم تشكيل لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة لتحديد النقاط التي تدعو الضرورة التمرکز فيها، ولا تم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم وجود القوات السورية ومدته في المناطق التي حصل التمرکز فيها وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها وهو ما نص عليه بصراحة ووضوح اتفاق الطائف. وصار كلما طالبت فئة لبنانية او جهة عربية او دولية بانسحاب القوات السورية

من لبنان كي يستعيد سيادته الكاملة على ارضه وبسط سلطته فيها بواسطة قواته الذاتية، يأتي جواب سوريا على ذلك بالقول ان للسلطة اللبنانية وحدها ان تطلب انسحاب قواتها من لبنان، وهي مستعدة لاستجابة طلبها لأنها باتت واثقة من ان السلطة اللبنانية منذ اتفاق الطائف الى اليوم لن تطلب منها ذلك. فيما كانت ترفض طلب هذه السلطة قبل اتفاق الطائف لأنها لم تكن موالية لها ولم تكن من صنعها، وكانت ترد على مطالبتها بسحب قواتها من لبنان بأن على الشعب اللبناني ان يطلب ذلك وليس لسلطة لا تعبر عن رأي الشعب بكامله القيام بهذا الطلب. لماذا تحركت بكركي؟

حيال هذا الوضع الشاذ الذي قد يستمر الى اجل غير معروف او الى ان يتحقق السلام الشامل في المنطقة، وتحقيق هذا السلام قد يطول، فان بكركي رأت ان من واجبها الوطني ان تتحرك وتطالب باعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها بالكامل وذلك تنفيذاً لاتفاق الطائف الذي كان ذلك من اسباب موافقتها عليه، وما دامت السلطة لا تتحرك وتطالب بذلك، وبعدما جاء الرد مرة اخرى على هذه المطالبة بأن السلطة اللبنانية هي التي لها ان تطلب ذلك وليس أي جهة أخرى، لأنها تعلم ان السلطة لن تطلب منها اعادة الانتشار بل أكدت ان وجود القوات السورية في لبنان هو وجود "ضروري وشرعي وموقت" ثم عاد الرئيس لحود وأكد ان الوجود سيبقى ضرورياً الى ان يتحقق السلام الشامل. أما الدول الشقيقة والصديقة التي تعهدت ضمان تنفيذ اتفاق الطائف بالنسبة الى ما يتعلق بالوجود العسكري السوري في لبنان، فانها تقول بتأييد استعادة لبنان سيادته الكاملة على ارضه وانسحاب كل القوات غير اللبنانية منه، ولكن المطالبة بهذا الانسحاب يجب ان تصدر ليس عن فئة لبنانية واحدة بل عن مختلف الفئات اللبنانية لكي يأخذ الطابع الوطني لا الفتوي. لذلك حرصت بكركي على القول عندما صدر النداء عن مجلس المطارنة الموارنة ان هذا "النداء" يعبر عن موقف اكثرية اللبنانيين على اختلاف اتجاهاتهم ومشاريهم ومذاهبهم لأن السيادة اللبنانية ليست لفئة بل هي لكل الفئات. وعندما حصل التعبير عن ذلك في جلسات مناقشة البيان الوزاري، فجاهر عدد من النواب بأرائهم في ما يتعلق بالوجود العسكري السوري في لبنان وكان منهم الرئيس عمر كرامي الذي دعا الى معالجة هذا الموضوع من طريق حوار بناء صريح في اطار مؤتمر وطني، والنائب وليد جنبلاط الذي دعا الى اعادة النظر في تمركز القوات السورية قامت القيادة عليه وعوقب بمنعه من دخول الاراضي السورية بصفته السياسية هو واركاز حزبه. وهذا يدل في رأي بكركي على انه اذا كان مقبولاً ان تطلب فئة بانسحاب القوات السورية من لبنان فليس مقبولاً ان تطلب بذلك فئة أخرى لئلا تتخذ المطالبة عندئذ الطابع الوطني، وتترك صدى قوياً في الأوساط العربية والدولية لأن لا سبيل لأن يبلغ اللبنانيون مطالبهم الا باتفاقهم على ما يريدون وبوحدة موقفهم، خصوصاً في القضايا المهمة، وما داموا غير موحدين فلن يكون لهم ما يريدون. (بقلم اميل خوري - عن جريدة النهار ١٠/١١/٢٠٠٠)